الأردن يكتشف اللقاح

باسل طلوزي

بإعلانه حل نقابة المعلمين وحبس أعضاء مجلسها، يكون الأردن الدولة الوحيدة من دول العالم الثالث الذي نجح بالتوصل إلى لقاح فعّال ضد فيروس كورونا، وما عليه سوى إبلاغ منظمة الصحة العالمية بهذا الابتكار، لتسجيله رسميًا، حفاظًا على حقوق «الملكية الفكرية»، ولكن مع ضرورة وضع تنبيهٍ على دليل الاستخدام المرفق بالدواء، يشير إلى أن هذا العلاج مخصّص لشعوب العالم الثالث، ولا يفيد غيرهم، ولا بأس من إدراج مقولة كيبلنج في ذيل الدليل لضرورات الإضاءة المعرفية: «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا».

لا علاقة للسخرية بموضوعنا المطروح، فالاختراع لا يحتمل المزاح؛ لأنه يتعلق بالمصائر، فقد كان مفهومًا، منذ البداية، أن للغرب كورونه الخاص، وللشرق كذلك، وهو ما يفضي، في النهاية، إلى تباين اللقاحات بين وبائين وجائحتين، تبعًا للتمايز السياسي والثقافي بين عالمين، يرى الأول في الوباء مهدّدًا خطيرًا لشعوبه وحقّها في الصحة والعلاج والحياة الخالية من الأمراض، بينما يرى الثاني في الوباء فرصةً واجبة الاقتناص للقضاء على «أوبئة» الحراكات الشعبية والنقابية، ووأد الرأي الآخر.

منذ بدء الجائحة، حبسنا أنفاسنا، لا من الوباء القادم، بل من القرارات المقبلة، وحذّرنا من أن إعلان الأحكام العرفية، وإغلاق الحدود، وحبس الناس في منازلهم، لن تكون غير «أكسسورات» تجميلية لما هو أخطر، وكان تحذيرنا واضحًا: «سينقشع الوباء وتبقى الأحكام العرفية»؛ لأن أنظمتنا استمرأت هذه الأحكام، منذ قرّرت وحدها أن بلادنا «مهدّدة» بالأخطار «الداخلية والخارجية»، ومستهدفة من الأعداء والأصدقاء، وكأننا محور الكون وقشّة توازنه. أما الهدف المستتر وراء تلك الأحكام، فلم يكن غير توطيد أركان النظم الحاكمة، وتأبيد سلطتها، وتكميم أفواه المعارضة.

جاء الوباء فرصة سانحة لم تضيعها الحكومة الأردنية، التي كان على رأسها آنذاك عمر الرزاز، المتحدّر من سلالة عربية طليعية تحمل أفكارًا تنويرية تؤمن بالتغيير والتحديث والوحدة، غير أنه ضرب بتلك السيرة العطرة عرض الحائط، وهو يعتلي المنبر معلنًا سريان أحكام عرفية، بذريعة مكافحة الوباء. وقد حاول مثقفون أن يلتمسوا له عذرًا، في البداية، مسترشدين بما فعله «الغرب» من إعلانه حالة الطوارئ، وإغلاقات حدوده، ولسان حالهم يقول: «إذا كان الغرب فعلها فلا تثريب علينا»، لكنهم تغافلوا آنذاك عن مقولة كيبلنج بشأن الشرق والغرب، غير مدركين تباين الدوافع بين حضارة وفلول حضارة. ثم حلّت الصاعقة الأولى بحلّ نقابة المعلمين الأردنيين عرفيًا إبان حكومة الرزاز ذاته، ثم قضائيًا على عهد خلفه، ليتضح الهدف الحقيقيّ غير المعلن من إصدار الأحكام العرفيّة، فقد كانت الفرصة سانحة للغاية مع إغلاق المدارس وجمود النشاط النقابي للمعلمين مؤقتًا بسبب الجائحة.

ولعلّ المفارقة المحزنة في هذه المأساة كلّها أن نقابة المعلمين الأردنيين كانت سبّاقة في الاستجابة لطلبات التبرّع الحكومية التي وجّهها الرزاز نفسه لمساعة الفئات الأزيد تضرّرًا من الجائحة، فقد وصل تبرّعها إلى مائة ألف دينار، عبر شيك مقدّم إلى الرزاز بصفته الوظيفية، فجاء الجزاء نقيضًا لجنس العمل، ولا أدري متى صرف الرزاز الشيك، قبل الحلّ أم بعده؟

لم يعد ذلك مهمًا الآن، فالمهم أن نقف الآن للأحكام العرفية «ونوفّها التبجيلا»، لأنها صاحبة الفضل الأول والأخير في ابتكار اللقاح المنشود ضدّ الوباء «الخطير» الذي اجتاح شرقنا، ونجاح اختباراته «النقابية» الأولى، بدليل مرور قرار بالغ الخطورة مثل حلّ نقابة المعلمين، مرور «البؤساء»، من دون أن يترك صدىً واحدًا لا من الثيران البيضاء، خصوصًا من النقابات التي تنتظر دورها على موائد اللئام، ولا من الثيران السوداء، وأعني بها كومة الأحزاب التي لم تكلف نفسها إصدار بيان شجب بائس ضدّ جريمة حكومية بهذا الحجم، فالكلّ اليوم بانتظار الإعلان الرسمي عن فتح الحدود و«إغلاق العقول».

السلطوي حين ينتقد الديمقراطية الأميركية

خليل العناني

ليس أكثر بؤساً مما حدث في أميركا يوم الأربعاء الماضي (2021/1/6)، حين اقتحم أنصار الرئيس المنصرف، دونالد ترامب، مبنى الكونغرس الأميركي اعتراضاً على خسارته السلطة، سوى الانتقادات التي يوجهها السلطويون حول العالم للديمقراطية في أميركا. تماماً مثلما فعلت الصين وإيران التي علّق مسؤولوها على ما يحدث بقدر لا يخلو من الفرح والشماتة في ما يحدث. قطعاً، لا ضير في توجيه الانتقادات إلى أميركا وإلى ديمقراطيتها التي تثار حالياً أسئلة كثيرة بشأن رسوخها وصلابتها، فهذا ما يفعله الكتّاب والباحثون والصحافيون الأميركيون أنفسهم، ولكن أن يأتي النقد من أطرافٍ لم تمارس الديمقراطية يوماً، بل تحتقرها وتعتقل وتقتل كل من ينادي بها، فتلك هي المأساة والمهزلة. خذ مثلاً الحالة العربية، فمنذ بدأت الأزمة السياسية في أميركا قبل شهرين، بسبب رفض ترامب الاعتراف بهزيمته في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بدأ المثقفون والإعلاميون العرب الذين يخدمون في بلاط السلطويات بتوجيه النقد واللوم إلى النموذج الأميركي، بسبب ما يرونه ضعفاً وفشلاً. ولو نظر هؤلاء في المرآة قليلاً قبل أن يتكلموا، لربما شعروا ببعض الحياء، ولبلعوا ألسنتهم داخل أفواههم. فكما يقول المثل العربي: «من كان بيته من زجاج فلا يقذف الناس بالحجارة». وبيت هؤلاء السلطوي من أسوأ وأردأ أنواع الزجاج الذي يتهاوى بمجرد النفخ عليه، وليس قذفه. ويكتشف من يتابع الإعلام المصري (اسم مجازي وليس حقيقياً) حجم الشماتة والفرح بين الموالين للنظام السلطوي الحالي في ما يحدث في أميركا، خصوصاً في تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين. وهو أمر ظهر بوضوح الصيف الماضي حين استخدمت قوات الأمن الأميركية العنف المفرط في قمع مظاهرات حركة «حياة السود مهمة»، وذلك في محاولة لتبرير قمع الأنظمة العربية معارضيها. وهي مقارنة ليست فقط ساذجة بسبب الاختلاف الكبير بين السياقين، العربي والأميركي، ولكنها أيضاً تكشف إفلاساً سياسياً وأخلاقياً كبيراً لدى هؤلاء، فحق التعبير والتظاهر من أهم الحقوق التي يتمتع بها الأميركيون،

وقد رأينا ذلك بوضوح طوال فترة حكم ترامب الذي لم يستطع أن يفعل شيئاً مع الانتقادات التي وجهها إليه الإعلام الأميركي بسبب أدائه الكارثي، فحق التعبير مقدّس يصونه الدستور للجميع، ولا يمكن أحداً، وإن كان الرئيس، أن ينتقص منه أو يمنعه أو يجور عليه. وقد شهدنا عندما منع ترامب الصحافي مراسل قناة سي. إن. إن، جيم أكوستا، من حضور مؤتمراته الصحافية في البيت الأبيض، رفض القضاء الأميركي قرار ترامب، وأعاد الصحافي ليمارس عمله بحرية. الأنكى من ذلك يتمثل في فريق آخر من الإعلاميين والمثقفين العرب الذين يدافعون عن ترامب أكثر من دفاع أنصاره عنه، بينما في الوقت نفسه، يلعنون الديمقراطية الأميركية التي أوصلته إلى السلطة. بل تمنّى بعضهم أن يلقي ترامب سلّم الديمقراطية الذي صعد عليه إلى البيت الأبيض جانباً، وممارسة السلطة بالطريقة نفسها التي يمارسها بها حكامهم السلطويون. وقد حمّل بعض هؤلاء الحزب الديمقراطي مسؤولية الأزمة الراهنة في أميركا، بل وصل الأمر إلى تبنّي نظرية ترامب حول المؤامرة التي يتعرّض لها من وسائل الإعلام الأميركية، ومن اليسار الديمقراطي، وتوجيه انتقادات لاذعة إلى معارضيه، حتى وإن كانوا من داخل الحزب الجمهوري.

بمعنى آخر، كما تبلورت لدينا على مدار السنوات الماضية ظاهرة الصهاينة العرب، من السياسيين والمثقفين والإعلاميين العرب، فإن لدينا الآن من يمكن أن نسميهم «الترامبيين العرب» الذين يدافعون عن سياسات ترامب وقراراته، ويلتمسون له العذر في كل قراراته وأفعاله، إلى درجة أن بعضهم أصبح أكثر تطرّفاً في الدفاع عنه من أنصاره الأميركيين أنفسهم. كتب أحد هؤلاء أخيراً مقالاً ينعى فيه خسارة ترامب الانتخابات، ويحمّل الأزمة الحالية لفترة حكم الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، بل ويلقي باللائمة على الإعلام الأميركي، لأنه حسب قوله قام بعملية «شيطنة للجمهوريين وقواعدهم الانتخابية». ويرى صاحبنا أن هذا الإعلام منحاز إلى اليسار الديمقراطي وإلى حركة «حياة السود مهمة». بالطبع، لا يستطيع الرجل كتم صدمته من خسارة ترامب، مثله في ذلك مثل كثيرين ممن كانوا يراهنون، ويمنّون النفس، بسنوات أربع أخرى لترامب في البيت الأبيض.

(كاتب وأكاديمي مصري)

ربيعنا العربي مستمر ويتمدد

ماجد الشيخ

في ظل معطياتٍ هي الأسوأ عالميا، على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والفكرية والاستراتيجية كافة، وتواصل تراجعات النخب المقرّبة من السلطة، وتردّي السلطويات الاستبدادية، تزداد الحاجة إلى معاودة فعاليات الربيع العربي، بإطلالاته المستجدّة مجدّدا، في فضاءات عديد من «الجمهوريات الملكية»، وأشباهها ومثيلاتها من سلطويات، التمعت في سماواتها الاستحواذية والاستملاكية، نجوم استبداداتٍ لم تتغير أو تتبدل على امتداد عقود من سنوات الجمر والغضب، وتهتك سلطويات الطغاة، على اختلاف طوائفها ووظائفها وميليشياتها التي أضحت هي ذاتها ركيزة القوى الرسمية المتحوّلة إلى سلطة عميقة، تنافح عن مصالحها ومصالح أسيادها من طغاة وأشباههم من زعامات الإقطاع السياسي والديني وأمراء وملوك الطوائف، الثابتين على سياسات الاستتباع والشخصنة والمصالح الشخصية والخاصة والزبائنية التي أفسدت طوائف وتمذهبات سياسية ودينية، بل بلادا بأكملها تجوّع من أجل أن تركع لقوى النظام العالمي الجديد، الآخذ بتسريع تبلوراته حينا بعد حين، بغرض الاقتراب أكثر من ربيب هذا النظام «كيان الاحتلال الاستيطاني» وتطبيع العلاقات معه، والسمسرة لصالحه بمحاولة العمل على إنهاء وكالة أونروا التي شكلت عنوانا بارزا لقضية اللاجئين الفلسطينيين وحق عودتهم، منذ احتلال فلسطين في العام 1948، وعقد صفقات تحالفية وتجارية واقتصادية وأمنية؛ كلها موجهة ضد الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية، كما وحقوق الإنسان وحقوق الأوطان بالتحرّر والاستقلال.

لم يفت أوان الربيع العربي بعد، بل إن الحاجة وضرورات استمراره ما فتئت تقتضي تواصله، في أماكن حدثت فيها فعاليات الموجتين، الأولى والثانية منذ العام 2011، وصولا إلى فعاليات الموجة الثالثة في العامين 2019 و2020، وإلى توقعات تمدّدها في العام 2021، طالما لم تتحقق الأهداف التي انطلقت منها وبسببها أولى بشائر الربيع العربي، من منطلق تشابه السلطويات والنخب والأنظمة السياسية وعصاباتها الحاكمة، وانحطاط قطعان السلطة العميقة وتشبثها بمواقعها، ومزايداتها على أهل السلطة وتمسّكها باستبداد الطغاة، والمنافحة عنهم لصالح مصالحهم الخاصة والشخصية.

لذا نظلم ربيعنا، إن حكمنا عليه، كونه لم يحقّق كل المراد، كما نظلمه كذلك إن قلنا إنه حمل، في جيناته، كل أسباب الفشل، فالثورات وتجاربها وخبراتها ليست رهينة اللحظة، بقدر ما هي استمرار وتواصل، قد تتخلّلها انقطاعات في أحايين كثيرة، ولكن على عاتق القوى الثورية العمل على تطوير أساليب النضال، وتطوير خبراتها الكفاحية في ضوء تطوّر برامجها ومراجعاتها ونقدها على الدوام، فالثورة لا تبدأ بتوجيه ضربتها القاضية في ساعات فجر انطلاقتها الأولى، بقدر ما هي تسعى إلى تجميع كل القوى، وتكتيلها وحشدها، وهي المفترض أنها تسعى إلى التغيير، عبر بناء علاقات كفاحية، وتبنّي البرامج الأكثر نجاعةً لاستمرار الثورة، وتنفيذ التكتيكات الكفيلة بديمومتها حية، وصولا إلى تحقيق إنجازاتٍ ممكنةٍ على طريق التغيير المنشود.

وإذا كان ثمّة أمل تتطلبه المراحل الثورية، فهو أمل الحفاظ على وضوح البرامج ووحدة الشعارات، وتضامن النخب وتكافلها، بقياداتها وكوادرها وقدرتها على الحشد والتنظيم الجماهيري، ورسم الخطط والبرامج التفصيلية ضمن البرنامج الأساس الذي تسعى الثورة إلى تحقيقه.

ثمّة حاجة وضرورة تلح على قوى الثورة اليوم، بضرورة مراجعة تجارب ثورات الربيع العربي، بكل ما حفلت به من إنجازاتٍ وإخفاقات، والاستفادة من مجموع الخبرات والتجارب المستحصلة،

> الثورات وتجاربها وخبراتها ليست رهينة اللحظة، بقدر ما هي استمرار وتواصل، قد تتخلّلها انقطاعات

فمشوار ثورات ربيعنا العربي ما فتئ يواصل مسيرته الغضّة، ومن المبكر الحكم عليه بشكل كامل أو نهائي، طالما أن أنظمة الطغيان والاستبداد ما تني تذيق شعوبها ويلات العيش المر والظلامات التي بلا حدود، تحت ظلال سلطانها الجائر، وممالأة عصابات سلطاتها العميقة وتواطؤاتها.

وبالتأكيد في المرّة/ المرّات المقبلة، لا ينبغي لقوى الربيع العربي أن تكرّر إخفاقات المرّات السابقة، وما عاد في وسع سلطات القهر والغلبة النجاح في خداعها ومخادعاتها، فهي أضحت أكثر شفافية مما تعتقد، وأكثر انكشافا وانفضاحا في ارتكاباتها وسردياتها الموغلة في الفساد والنهب والسرقة والخيانات الوطنية، وتحالفاتها مع أعداء شعوبنا وأمتنا، واندراجها بكامل وعيها في مخططات النظام العالمي الجديد، وأربابه من أصحاب الكارتيلات المالية، وهم ينساقون بإشراف عصابات ومافيات الدولة/ الدول عندنا، إلى الدفع بالهندسات السكانية ديموغرافيا، نحو تقليص عدد السكان وتخفيضه؛ حتى ولو اقتضى الأمر شن حربٍ أو حروب بيئية بيولوجية أو أمنية وعسكرية، والاستثمار بالإرهاب الدولي. ويتطلب هذا كله الحفاظ على الأنظمة السلطوية والاستبدادية، وإشراكها في مخططات ذاك النظام الكولونيالي القديم/ الجديد، الباحث عن تكديس الثروات والاستثمار بكل مقدّرات العالم لمصالحه الخاصة، عبر انقياده إلى ما يشبه حكومة عالمية غير منظورة تتحكّم بمقدرات دول لم تعد موجودة فعليا، رؤوس سلطاتها وحتى حكوماتها تعين، ويتم اختيارها من الخارج؛ وإلا فإن الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي السمات الغالبة لنماذج الدول الفاشلة، على ما أضحت تعيشه دول الربيع العربي بغالبيتها.

لم يعد الاستقرار السياسي إذا هو الأكثر أهمية في دول الربيع العربي، بقدر ما هو الأهم استقرار عصابات السلطويات، وما يحيطها من قوى سلطةٍ عميقةٍ انتهكت الدولة، وعملت على انهيارها، فلم يبق من الدولة سوى الاسم، في ظل تحوّلات «أهل الدولة» إلى مافياتٍ تعمل على سرقة (ونهب) أموال الدولة والناس، حتى المودعة في البنوك، والانحياز للعملات الأجنبية على حساب العملات الوطنية التي شهدت وتشهد انهياراتٍ ماحقة، وإفقارا بلا حدود، ومجاعاتٍ متلاحقة، حتى لناس الطبقات العليا والوسطى، فكيف بالطبقات الدنيا وما دون، والتي يجري سحقها عبر كونترول السلطة الحاكمة، وقطعان السلطة العميقة، الأكثر رثاثة، من قوى أمنية وميليشيات الزعامات الإقطاعية والطوائفية، وزعران الشوارع، ومن لفّ لفهم من مرتزقة قوى ثورة مضادّة، منظمة وممولة من قوى خارجية، يهمها بقاء السلطويات على حالها.

في ظل أوضاع كهذه، من الصعب، بل الاستحالة، عدم توقع حدوث موجات جديدة من ربيع عربي مستمر، وإن لم يكن بشكل متواصل، في بلدانٍ عديدة عاشت ربيعا سابقا، ولم تحسم قوى الثورة خلالها أمورها فيها بعد، ولكن طالما كانت الثورة فيها قد حصلت من قبل، فهي بالتأكيد يمكن أن تحصل ثانية وثالثة، وقد يتمدّد ربيع الثورات فيها، ليصل إلى بقاع لم يصل إليها من قبل.

(كاتب فلسطيني في بيروت)

نهاية مأساوية لرئيس كوميدي

وائل السواح

اختار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الخاتمة التي تناسب طبعه وخلقه ومسيرته الشخصية والسياسية. أطلق العنان لمجموعة من الرعاع العنصريين الراديكاليين الذين أرادوا تغيير نتائج الانتخابات بالقوة. اقتحمت هذه العصابات مبنى الكونغرس في العاصمة، حيث كان أعضاء مجلسي الشيوخ والنوّاب مجتمعين لتثبيت انتخاب جو بايدن رئيسا للولايات المتحدة. قُتلت امرأة من المهاجمين، ومات أربعة آخرون، بينهم شرطي، بسبب تداعيات الهجوم، وجرح آخرون، ثمّ انسحبوا إلى بيوتهم، بينما سينسحب ترامب من الحياة العامة قريبا جدا، وقد لوّث سيرته السياسية والشخصية بأسوأ خاتمةٍ ممكنةٍ لأي رئيس.

في السادس من يناير/ كانون الثاني، وضع الرئيس ترامب نهاية تشبهه تماما، حيث ذلك اليوم بدأ اليومَ بوقاحة أخرى تناسبه، حين كرّر للمرّة الألف ادّعاءه الخادع والمضلّل عن سرقة الانتخابات، أمام تجمع حاشد في الحديقة جنوب البيت الأبيض. وهو حرّضهم بشكل مباشر وصريح، عندما قال لهم: «نحن ذاهبون إلى مبنى الكابيتول. سنحاول أن نعطي الجمهوريين.. الفخر والجرأة اللذين يحتاجون إليهما لاستعادة بلدنا». كثيرا ما قال ترامب أشياء مدمّرة تماما، ليخرج بعدها محاموه ومساعدوه ليبرّروا سلوكه غير المسؤول بالقول إن كلامه لا يعدو مزحة بريئة. ولكن مناصريه من حثالة العنصريين البيض عرفوا، في هذه المرّة، أن كلامه كان دعوة جدية إلى حمل السلاح، فنفّذوا أوامره واحتلّوا برلمانهم.

بالنسبة لأي شخصٍ زار مبنى الكابيتول الأميركي، كانت المشاهد التي تلت ذلك غير مفهومة، إلى درجة أن الأمر استغرق زمنا لاستيعاب ما كان يجري هناك. في العقدين الماضيين منذ الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، كان الكونغرس محاطا بحلقاتٍ أمنية متعدّدة. وفجأة اختفت تلك القوّات الأمنية، وسُمح للغوغاء بالسيطرة على الشرطة، فحطموا النوافذ وفتحوا الأبواب واحتلّوا المكاتب، وتسكّعوا عند مكاتب أعضاء مجلس الشيوخ والنواب، وفتّشوا الأدراج ولوّحوا بما غنموه أمام المصورين، من دون خجل أو موارية، وجلس أفّاق خطر على مكتب رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، رافعا قدميه فوق الطاولة، عارضا نفسه للتصوير.

تراجع رجال الشرطة إلى الوراء، حيث

> لم يكن مفاجئاً سلوك ترامب، بل بدا لكثيرين أنه النتيجة المنطقية لسياساته العنصرية ونرجسيته المتعاظمة

فاق عدد المهاجمين عددهم، وبدوا غير واثقين من كيفية الردّ. لو أن هؤلاء الرعاع كانوا من السود أو المكسيكيين أو العرب، لسمعنا بعشرات القتلى ومئات الجرحى والمعتقلين، ولكن هؤلاء كانوا من أنصار ترامب، بيضا ومسلّحين وعنصريين وبدون شفقة. واليوم لا أحد لديه ثقة تامة بأن أيا من عصابات ترامب سوف يقدّم فعلا للمحاكمة.

في المقابل، تأخر إرسال التعزيزات الأمنية والحرس الوطني الفيدرالي عمداً، لإخافة النوّاب وإثارة الرعب في قلوب الأميركيين. ولقد نجح ترامب وعصابته في ذلك، فقد انتاب الأميركيين والمتابعين للحدث في العالم قلق عميق وعدم يقين. وتجسّد ذلك في نبرة صوت المذيعين والمحلّلين والمسؤولين الذين ظهروا على شاشات التلفزة، وتهدّج هذه النبرة وارتعاشها أحيانا.

آخر مرّة هوجم فيها مبنى الكابيتول الأميركي في واشنطن كانت في عام 1812، على يد الجيش البريطاني، المحتل وقتها. واليوم، نجح ترامب في ربط اسمه بهجوم جديد، بعد أكثر من قرنين على الهجوم الأول، وهو ما يليق بالرجل فعلا.

في مقال نشرته في مجلة ذي أتلانتيك عام 2016، لاحظت الكاتبة الأميركية، سالينا زيتو، أن الصحافة كانت تأخذ ترامب «حرفياً، ولكن ليس على محمل الجد، بينما كان أنصاره يأخذونه على محمل الجد، ولكن ليس حرفيا». وعلى مدار السنوات الأربع القاتمة من حكم ترامب، كان هناك شعار يردّده الجمهوريون لتهدئة خواطرهم في ما يخصّ بربرية رئيسهم، ولتبرير الدعم الذي كانوا يقدّمونه له. كانوا يردّدون فكرة أنه لا يجب أخذ ترامب حرفيا. ولكن في هذه المرّة أخذ مناصرو الرئيس ترامب كلماته حرفيا وبشكل جدّي، فقاموا بالعمل الذي جعل أحد معلّقي شبكة سي إن إن، فان جونز، يقول معلّقاً على أحداث 6 يناير: «مصيرنا أشبه الآن بمصير سورية». وعلى الرغم مما في هذا الكلام من ألم، قد نغصّ به نحن العرب أو السوريين، فإن فيه للأسف كثيراً من الصحة.

وبلغ ذلك من الصفاقة حدّا جعل حتى قادة الجمهوريين في الكونغرس يتبرأون منه ويدينونه بدون تحفّظ. وبينما قال ترامب للغوغاء إنه يحبهم وإنهم مميزون، طالب نائب الرئيس، مايك بنس، الذي كان هو نفسه عرضة للهجوم، أن يقدّم المهاجمون إلى العدالة. وذهب عضو مجلس النواب عن ولاية إيلينوي، الجمهوري، آدم كينزينغر، أبعد من ذلك، حين طالب بإقالة الرئيس دونالد ترامب، باستخدام التعديل الخامس والعشرين للدستور الذي يسمح لنائب الرئيس وأغلبية أعضاء الحكومة الأميركية إقصاء الرئيس عن منصبه، لأنه غير قادر على أداء سلطات منصبه وواجباته، ويتولى حينها نائب الرئيس على الفور سلطات المنصب وواجباته، بصفته رئيسا بالإنابة. وأدلى كينزينغر بهذه التصريحات الخميس في مقطع فيديو نُشر على تويتر، مؤكّدا أن الرئيس ترامب لم يعد «مؤهلا» وأنه رجل «مريض»، ولذلك عليه «الآن أن يتخلى عن السيطرة على الفرع التنفيذي طوعا أو كرها».

لم يتحلّ كلّ الجمهوريين بالصدق والشجاعة هذين، فالسيناتور تيد كروز الذي يمنّي النفس بالترشّح للرئاسة من جديد في 2024 يريد أن يجتذب قاعدة الرئيس ترامب، العنصرية البغيضة، إلى صفّه، وكذلك عدد من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ في المناطق المؤيدة لترامب بكثافة ظلّوا يقفون معه حتى النهاية، غير أنهم يسيرون في الاتّجاه المعاكس للتاريخ، فقد أثبتت الأيام الأخيرة أن التأثير المدمّر للرئيس ترامب المدمّر يتقلّص، وأن مؤيديه من المعتدلين والمؤمنين الحقيقيين والمثقفين قد بدأوا يدركون القوّة السلبية التي يشيعها الرجل من حوله، وينفضّون عنه تاركين الحلبة للعنصريين المتطرّفين والمتفوقين البيض وحثالة المجتمع الأميركي. ولذلك خسر الحزب الجمهوري آخر معركة انتخابية يوم 5 يناير/ كانون الثاني الحالي في ولاية جورجيا، حين فقد عضوا مجلس الشيوخ عن ولاية جورجيا مقعديهما لصالح وجهين جديدين في المشهد السياسي، وهزم الديمقراطي رافائيل وارنوك السناتور الجمهورية، كيلي لوفلر، وهزم الديمقراطي جون أوسوف السيناتور ديفيد بيردو. لقد قرّرت الولاية إقصاء هذين السياسيَّين القريبين من ترامب، واللذين طالما تباهيا بتأييدهما المطلق له. في المقابل، أرسلت الولاية إلى واشنطن بدلا عنهما، ولأول مرة في تاريخ الولاية، رجلا أسود البشرة وآخر يهوديا، في صفعة للمحافظين الجمهوريين، وفي إشارة إلى أن التاريخ يسير في الاتجاه المغاير.

واختصارا، لم يكن مفاجئا سلوكُ الرئيس ترامب، بل بدا لكثيرين من المتابعين أنه النتيجة المنطقية لسياساته العنصرية ولنرجسيته المتعاظمة، ولوضعه نفسه ومصالحه قبل مصالح الأمة الأميركية والعالم. كان (رغم ضخامته) أصغر بكثير من منصبه، فوقع عنه بجدارة.

(كاتب سوري)

«أوقفوا الانقلاب الفاشي لترامب»، شيكاغو (سكوت أولسون/Getty)

كاريكاتير **فهد**

كبوة الشعبوية المؤقتة

سلام الكواكبي

ما حصل في الكونغرس الأميركي، الأربعاء الماضي (2021/1/6)، دليلٌ ساطعٌ جديد وملموس على ما يمكن للتحشيد العاطفي والشعبوية السياسية الانتهازية أن يفعلاه في جموع العامة. وهذا الاستعراض المشين ليس نادر الحدوث في التاريخ البشري الحديث، فلنا في تحشيد أدولف هتلر وحزبه النازي الشباب الألماني على هامش الديمقراطية الألمانية في العقد الثالث من القرن الماضي خير نموذج. كما لا يمكن أن ننفي أن طغاة، كفرانشيسكو فرانكو وبينيتو موسوليني، لم يحصلوا على تعاطف شعبي بنسبٍ متفاوتة، قد ترتفع وقد تنخفض بشكلٍ متواتر حسب الفترة المقروءة. وقد ساهم هذا التعاطف باقتناع جزءٍ لا يُستهان به من العامة بما اختطته هذه الرموز القيادية من سياسات، وما لجأت إليه من ممارسات في الحقبة الأولى من بدء سيطرتها على الحكم في أقل التقديرات.

وقد بدا أن مفهوم الشعبوية، الذي رأى النور في القرن التاسع عشر، قد صار مستعملاً بصورة شبه اعتباطية، لوصم كل ما يعتقد أحدُنا بأنه يختلف مع قناعاته السياسية والفكرية، أو في سعينا إلى انتقاد توجه سياسي قد نختلف معه في المبدأ أو في الأداء أو في كليهما معاً. وبالتالي، يمكن أن نجد تصنيفاً يضع الفنزويلي هوغو شافيز إلى جانب الأميركي دونالد ترامب إلى جانب المجري فيكتور أوربان مع الفرنسي جان لوك ميلانشون ومواطنته مارين لوبين في السلة نفسها، وهذا مبدئياً غير دقيق من الناحية المفاهيمية ومن جهة سياق التحليل. والتمييز ضروري، ليس فقط لكثرة إساءة استعمال المفهوم وتحويله إلى وعاء واسع قادر على حمل خليط هجين من المتناقضات، لكنه ضروري أيضاً لأهمية هذه الظاهرة وتعديلها لفهمنا للحراك السياسي والاجتماعي، من خلال ملاحظة الانحرافات في الممارسات العامة.

التمييز الضروري لا يحمل غالباً على النفي المطلق للصفة عن هذا الزعيم أو ذاك، أو عن هذه السياسة أو تلك، بل إنه حتما سيساهم في زيادة عدد أشكال الشعبوية وأنواعها. كما أن المفهوم بحد ذاته لا يمثل لكثيرين ممن يتبنون مساره مسألة سلبية بامتياز، بل على العكس، فبعض منهم يعتبر أن تبنّي الشعبوية في الأداء العام هو من أنواع مواجهة المؤسسات السياسية القائمة والتقليدية التي صار الشك في شرعيتها، وفي أساليب عملها، قاسماً مشتركاً في بلدان ديمقراطية كثيرة، فهو إذاً مسارٌ يكاد يصفه أصحابه المقتنعون به بالمسار الثوري. ومن جهة أخرى، يقذف أصحاب القناعات التقليدية ممن يتبنّون المؤسسات القائمة، ويرون أن الاستقرار والازدهار مرتبطان باستمراريتها وازدهار دورها، كل من خالفهم الرأي، يميناً ويساراً، بصفة الشعبوية، وإن لم تكن قد وضحت فيه أبداً.

وإن ارتبط مفهوم الشعبوية بالأيديولوجيات اليمينية غالباً، إلا أنه لم يسلم من وقوعه أيضاً مطية لبعض التوجهات اليسارية، وبالتالي، فقد صار عاملاً مشتركاً بين اليسار واليمين من وجهة نظر من يقرأ الأداء في الشكل وفي المسارات وفي الوسائل، أما المضمون فهو عامل متغير من توجّهٍ إلى آخر، وبنسب كبيرة أحياناً.

ما جرى في واشنطن الأسبوع الماضي حلقة مهمة في مسلسل تطور مسار المفهوم، والمستند، في الحالة الأميركية، إلى تعاظم التأثير الذي رسّخه دونالد ترامب منذ أربع سنوات، والذي لم يستند أساساً إلى القاعدة الجمهورية الحزبية، بقدر ما استطاع أن يجذب أعداداً هائلة من المواطنين الأميركيين، والذين لم يكن، حتى للحزب الجمهوري، عبر أكثر برامجه يمينيةً، أن يجتذبهم. وقد ساهم في هذا الجذب، الخطاب الشعبوي الترامبي المستند إلى التخويف والتحشيد والكلام خارج الأطر التقليدية للخطاب السياسي، وحتى الأخلاقي. وعلى الرغم من أن جُلّ المتابعات تُشير إلى خسارة شبه مؤكدة لأي مستقبل سياسي للشخص بعينه، إلا أن التوجه الذي أسّس له صار وازناً في المشهد الأميركي خصوصاً، وفي الغرب الديمقراطي عموماً. ويُجمع من هو أعلم بالشأن الأميركي الداخلي على أن ترامب قد أنهى حياته السياسية من خلال تحشيده ضد الكونغرس. وبالتالي، يتحمّل مسؤولية سياسية أساسية في أحداث الشغب التي عصفت بالكونغرس، وقد تكون مسؤولية جنائية، ربما يحاكم عليها في المستقبل غير البعيد. في المقابل، لم تصل الترامبية إلى نهايتها مع نهاية هذا الرجل، بل هي قد بدت قويةً ومتجذّرة في المجتمع الأميركي المنقسم. وبالتالي، لديها الفرصة لإعادة إنتاج ظواهر مماثلة ربما تحلّت بالذكاء السياسي أكثر من مؤسّسها. على الرغم من ممارسةٍ هزليةٍ للسياسة طبعت المشهد الأميركي خلال السنوات الأربع الأخيرة، صوّت 74 مليون مواطن لصاحب هذه الممارسة.

> لدى الترامبية الفرصة لإعادة إنتاج ظواهر مماثلة ربما تحلّت بالذكاء السياسي أكثر من مؤسّسها

(كاتب سوري في باريس)

ترامب... الخاتمة المثالية

حسام كنفاني

لم يكن بالإمكان تخيل نهاية أفضل من تلك التي حدثت للرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد اقتحام أنصاره الكونغرس، وما تبع ذلك من استقالات وإدانات ومساعٍ لعزل الرئيس في الأيام العشرة الأخيرة من ولايته. منذ بداية حكمه كان منَ الواضح أن رئاسة ترامب غير مسبوقة في الولايات المتحدة، وما راكمته شعبويته من تأييد جماهيري ما كان ليمضي من دون تداعيات خطرة على مستقبل الولايات المتحدة. وحتى مع خسارته الانتخابات الأخيرة، وفي ظل هذه الشعبية، كان الحديث عن أن ترامب قد يعود في الانتخابات المقبلة أقوى، فالمسار الذي خطّه لم يكن لينتهي مع خروجه من البيت الأبيض ودخول خلفه جو بايدن، وأن ظلّ ما يمكن تسميته بـ«الترامبية» سيبقى ملقياً بثقله على السياسة الأميركية، وتحديداً داخل الحزب الجمهوري.

غير أن ذلك كله بات من الماضي بعد «غزوة الكونغرس»، والتي قضت نهائياً على أي دور سياسي قد يلعبه دونالد ترامب في الحزب الجمهوري مستقبلاً، وكبلته في أيامه الأخيرة في الحكم، خصوصاً أن المخاوف كانت قائمة من أن «جنون العظمة» لدى هذا الرئيس قد يدفعه إلى خطوة جنونية عبر توريط الولايات المتحدة في حرب مع إيران أو غيرها، في محاولة لعدم الخروج من البيت الأبيض. الأمر هذا تداركه الديمقراطيون، بعد «الأربعاء الأسود»، عبر التواصل مع شخصيات في رئاسة الأركان الأميركية لعدم التجاوب مع ترامب في أي خطوة مماثلة قد يحاول القيام بها.

غير أن هذه المشاهد من نهاية ترامب، على أهميتها، ليست الختام، فيبدو أن هناك المزيد من الحلقات في الطريق، بدأت إحداها أول من أمس حين قررت إدارة موقع «تويتر» إغلاق حساب الرئيس الأميركي على موقع التغريدات الشهير، والذي كان سلاحه الأمضى منذ ما قبل الوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة، وخلال الفترة التي حكم فيها. خطوة «تويتر» سبقتها أخرى مماثلة من موقعي «فيسبوك» و«إنستغرام»، ما جعل ترامب معزولاً عن العالم الخارجي، وغير قادر على الدفاع عن نفسه، في حال كان لديه ما يدافع به عن نفسه، أو حتى مخاطبة أنصاره في حال أراد العودة إلى فكرة التجييش التي قام بها خلال اقتحام الكونغرس، وهو كان قد بدأ بذلك بالفعل حين استغل فترة ما قبل الحظر في «تويتر» لإعادة التركيز على أهمية دور الذين انتخبوه في المرحلة المقبلة من مستقبل الولايات المتحدة.

العزل على مواقع التواصل الاجتماعي، وداخل إدارته بعد الاستقالات الكثيرة التي تلت اقتحام الكونغرس، ليس كل شيء، في ظل الحديث حالياً عن مساعٍ لعزل الرئيس من منصبه دستورياً. المفارقة تكمن في أن هذه المساعي بدأت منذ انطلاق عهد ترامب، وسط الكم الهائل من المعطيات التي كانت تشير إلى أن هذا الرئيس يسيء استخدام السلطة، غير أن ترامب نجح في الإفلات من مقصلة العزل في المرة الأولى، وعمد إلى تصوير الحملة ضده كأنها «مطاردة ساحرات»، وهو ما لاقى أصداء لدى أنصاره ومؤيدي الحزب الجمهوري. غير أن هذه المرة مختلفة، وحتى إن أفلت من خطوات العزل، بسبب ضيق الوقت إذ لم يبق إلا عشرة أيام من حكمه، إلا أن الإجماع القائم على الفكرة، حتى بين نواب ومسؤولين من داخل الحزب الجمهوري، يحمل مفعول تحقيق هذه الخطوة، وهو ما يدركه ترامب نفسه الذي بات يشعر أنه منبوذ، لذا قرر التغيب عن تنصيب جو بايدن وأن يحل بدلاً منه نائبه مايك بنس، وكأن الأخير بات القائم بأعمال الرئيس الأميركي في هذه الأيام الأخيرة.

هي نهاية مثالية فعلاً لرئيس أميركي يحمل خليطاً من الجنون والغباء والتهور لم تشهده الولايات المتحدة من قبل. وحتى تفكيره في استغلال ما خلّفه من شعبية في محاولة للمضي في طريق السياسة، وإن من خارج الحزب الجمهوري، لن يكون ممكناً، خصوصاً أن مساعي المحاسبة القانونية لن تتوقف مع خروجه من البيت الأبيض.

بريكست وإمبراطورية تشرشل

فاطمة ياسين

انتهت الحرب العالمية الثانية وأوروبا قارّة شبه مدمرة، ينبعث من بقايا حرائقها الدخان، مع حيرة سياسية تسود أحزابها التقليدية والجديدة. وفي بريطانيا، خسر حزب المحافظين معركته الانتخابية، وألقي ونستون تشرشل خارج «10 داونينغ ستريت»، فاستفاد من كونه شخصية محترمة ذات تاريخ عريق ودور رئيسي في هزيمة النازيين، وتجوّل في أنحاء القارّة المدمَّرة يبشّر بوحدة الأوروبيين، على أن يكون التقارب الفرنسي الألماني نواة لها. وفي خطاب مفصلي ألقاه ببلاغة في جامعة زيورخ، أشاد تشرشل بنبل القارّة العجوز، وعدَّد مناقبها ونوّه بريادتها، ثم دعا إلى نوع من الولايات المتحدة الأوروبية، فكان تشرشل من أوائل الأصوات المنادية باتحاد أوروبي، واستغل مكانته المرموقة وتحرّره من تبعات المنصب الحكومي، وحثّ أوروبا على أن تجد لنفسها طريقةً تتجمع بها على أن يكون ذلك التجمع بالتحديد حول ألمانيا وفرنسا. كان ذلك النداء نوعاً من النصيحة يقدّمها تشرشل الذي أخرج نفسه وبريطانيا خارج القارة، فحين نادى بالاتحاد كان يعتبر بريطانيا كياناً آخر لا يمتّ إلى أوروبا بصلة، وليس لديه مشكلاتها.

قدّم تشرشل المشروع من موقع متعالٍ، فقد كان ينظر إلى بريطانيا داعمةً لهذا المشروع، وليست مشاركة فيه، فيضعها بمستوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. كان السير تشرشل ما زال يعيش أحلام الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وأوروبا الموحدة يمكن أن تخفف عن بريطانيا بدل أن تسبب لها صداعاً بين فترة وأخرى. لكنّ البريطانيين اكتشفوا، في بداية الستينيات، أن جزرهم يمكن أن تكون ذات أداء اقتصادي أقوى، لو تطلعوا إلى جيرانهم الأوروبيين. وكان حينها لشارل ديغول رأي آخر، فقد رفض كل طلبات الانضمام البريطانية إلى أوروبا التي قدّمت طوال الستينيات، ولم يُقبل الطلب إلا بعد وفاة ديغول. استثمرت بريطانيا في أوروبا بقوةٍ فاقت استثماراتها في دول الكومنولث، حتى وقّع رئيس الوزراء المحافظ، إدوارد هيث، وثيقة الانضمام الكامل عام 1973، وجاءت نتيجة الاستفتاء على البقاء في أوروبا الذي جرى عام 1975 بموافقةٍ جارفة، فتركت السياسة البريطانية مكانها الإمبراطوري الحالم، حين طحنها الاقتصاد المأزوم في بداية السبعينيات، حيث عاشتها محبطة، تعاني من إضرابات عمال مناجم الفحم التي أودت بإدوارد هيث وحزب المحافظين.

لم تتخلّ بريطانيا كلياً عن حلمها العالمي. وعلى الرغم من ارتباطها بأوروبا وتمتعها بعضوية كاملة، إلا أنها حافظت على عملتها الوطنية، وعلاقاتٍ مميزة مع أميركا تختلف قليلاً عن علاقة أوروبا بها. يسكن بريطانيا هاجس عالمي يجعل من سياستها تقفز فوق أوروبا، وأمنها يرتبط بما هو أوسع، ولعل الهيمنة الألمانية الفرنسية على الاتحاد أشعرتها بعجز ونفور رجعا بها إلى حلمها القديم، فأعادت تقييم علاقاتها بنيوزيلندا وكندا وتطويرها مع أميركا، وهذا قاد في عام 2016 إلى التصويت بـ«نعم» على خروجها من الاتحاد. ثم تخبّطت مرة أخرى، وهي تحاول أن تتلمس طريقاً منظماً لهذا الخروج الذي فقدت على إثره تيريزا ماي منصبها في رئاسة الوزراء، ليخلفها بوريس جونسون، العراب الحقيقي للانفصال ووريث الحلم التشرشلي.

حافظ النظام السياسي في إنكلترا على تماسكه بعد الخروج، وبدا في الحقيقة أكثر تماسكاً عندما أعيد انتخاب جونسون مع بحبوحة كافية في مقاعد مجلس العموم، تشعره براحة سياسة أكبر، فحقق ما عجزت عنه ماي التي خرجت من رئاسة الحزب والحكومة، متعثّرة بدموعها، وتركت خلفها استعصاءً برلمانياً وسياسياً عميقاً، فقدّم جونسون للبرلمان اتفاقيةً تخرجه من استعصائه، وافق عليها صقور المحافظين وحمائمهم، فضلاً عن زعيم حزب العمال، كير ستارمر. أعاد جونسون بريطانيا إلى أحلام تشرشل الذي كان ينظر إلى أوروبا بوصفها جارةً مريحةً يقدّم لها النصيحة، لكنه من موقعه الآن خارج أوروبا عليه أن ينظر بعين جديدة إلى أميركا، بعد أن خلعت دونالد ترامب، وجاءت بشخصٍ مختلف.

مجلس الأمن ودارفور... مسرحية في خمسة فصول

عائشة البصري

لم يُصغِ مجلس الأمن الدولي لطلب السودانيين المشرّدين في مخيمات النزوح، بإبقاء بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور (يوناميد)، إلى حين يستتب الأمن ويتحول اتفاق جوبا للسلام من حبر على ورق إلى حقيقة على الأرض. قرّر بالإجماع أنه حان وقت رحيل حفظة السلام، تاركين وراءهم أزيد من مليوني نازح، لا يجرؤون على العودة إلى ديارهم وأراضيهم، وقد استولى عليها مستوطنون مدجّجون بالسلاح. في ظاهر الأمر، يبدو لمتتبع الشأن السوداني أن مجلس الأمن قد أتمّ مهمته، ولم يدّخر جهدا لحماية المدنيين في هذا الإقليم، منذ دخلت الحركات المتمرّدة في مواجهة مسلحة مع نظام الرئيس السابق، عمر البشير، في ربيع 2003. لقد اتّخذ بالفعل عدة خطوات، واعتمد حزمة قرارات، اعتبرها بعضهم جادّة، في حين أن كل واحد منها لم يكن في واقع الأمر إلا فصلا من الفصول الخمسة لمسرحية دامت ستة عشر عاما.

انطلقت لعبة الخداع الأممي في صيف العام 2004، أي بعد أزيد من سنةٍ من هجوم النظام على القبائل غير العربية، وقَصْفِه مئات القرى في شمال دارفور، وتطويقها بدباباته واستباحة دم أهلها وعرضهم وأرضهم من طرف جيشٍ بلا رحمة، شكّلت مليشيات الجنجويد العربية رأس حربته. اضطر المجلس إلى الاستجابة لضغط تحالف «أنقذوا دارفور» الأميركي، الذي ضم أكثر من 190 منظمة دينية وسياسية وحقوقية، خاضت حملة مناصرة لم تشهد أميركا لها مثيلا منذ حرب فيتنام. لم يكن في وسع إدارة الرئيس جورج بوش الابن آنذاك تجاهُل هذه الحملة، بعد أن انضم إليها مشاهير هوليوود.

كان الخمس الكبار في مجلس الأمن وقتها متّحدين، إلى حد كبير، حول ملف السودان، وداعمين حكم البشير المتفاني في خدمتهم على حساب الشعب السوداني. كان يسهل استثمارات الصين واستغلالها نفط السودان وموارده، ويفتح لروسيا الأبواب الموصدة ليصبح السودان بوابتها إلى أفريقيا، ويخدم أميركا وحلفاءها الأوروبيين في «الحرب ضد الإرهاب». استفاد البشير من تزامن بداية حروبه في دارفور مع محادثات السلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، منذ انطلاقتها في صيف 2002 إلى حين انتهائها باتفاق نيفاشا للسلام في يناير/كانون الثاني 2005. كانت أميركا تحابي النظام وتغازله، كي تضمن تسهيله انفصال جنوب السودان في العام 2011، وإن كان ذلك على حساب دارفور.

كل هذه الخدمات السديدة وضعت الخرطوم تحت حماية الخمس الكبار الذين سيوهمون العالم أنهم يقفون في وجه نظام البشير، في حين أنهم كانوا يساعدونه على البقاء، وارتكاب مزيد من الفظائع والإفلات من العقاب. تبدأ المسرحية في يوليو/تموز 2004 بتبنّي مجلس الأمن القرار 1556 الذي اعتبر مليشيات الجنجويد «طرفا» في النزاع، وكأنها كيان قائم بذاته، لا صلة له بالنظام الذي جيّشها وسلّحها ودفع رواتبها وأمرها بقتل المدنيين والاستيلاء على أراضيهم بعد تهجيرهم. نسب المجلس لـ«الجنجويد» كل الجرائم من «هجمات عشوائية ضد المدنيين، والاغتصاب، والتشريد القسري، وأعمال العنف، خاصة ما ينطوي منها على بُعد عرقي». تجاهل الخمس الكبار أن هذه المليشيات جزء من جيش عرمرم، يضم أيضا القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن والمخابرات. وحسب توزيع محكم للأدوار، كان هجوم هذه القوات ينطلق غالبا بقصف جوي يستهدف القبائل غير العربية، وتدخل بعدها مسرح الجريمة القوات البرّية، بجيشها وشرطتها وأمنها وجنجويدها، يقتلون وينهبون ويحرقون ويغتصبون جنبا إلى جنب، ثم ينسحبون جميعاً في عرباتهم ومدرّعاتهم وخيلهم وجمالهم، لينسبوا بعدها جرائمهم لعناصر «متفلتة».

غض القرار 1556 الطّرف عن كل هذه الحقائق المؤكدة، وطالب مجلس الأمن الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد، واعتقال قادتهم الذين «حرّضوا» على ارتكاب الفظائع. بهذه السردية الكاذبة، برّأ المجلس النظام، وأوكل إليه مهمة تطبيق العدالة على مليشياته، ثم حاول أن يبدو جادّا وصارما، فهدّده باتخاذ مزيد من الإجراءات في حال عدم امتثاله لقراره. كان البشير يعلم أن الأعضاء الدائمين في المجلس غير جادّين في تهديداتهم، فمضى يؤسّس لدولة المليشيات، بالموازاة مع الأجهزة النظامية التي قرّر أن يهمّشها سنة بعد سنة. وبدل أن ينزع سلاح الجنجويد ويسرّحها، أدخل عددا كبيرا منها ضمن قوات «حرس الحدود» التابعة للجيش السوداني، ثم أصدر لاحقا قراراً خوّل «قوات الدعم السريع»، آخر نسخة للجنجويد وأخطرها، أن تصبح تحت إمرته. ولكي يضمن ولاء هذه المليشيات واستقلالها عن أجهزة الدولة، منحها النظام امتيازاتٍ تجارية وسمح لها بالاستيلاء على مناجم الذهب، إلى أن أصبح قائد الجنجويد، محمد حمدان دقلو، المدعو حميدتي، يدير شركة «الجنيد» لتعدين الذهب، ويجني ملايين الدولارات مما يقترفه في دارفور.

ازدادت الأوضاع سوءاً في هذا الإقليم، وواصل مجلس الأمن مسرحيته، وتبنّى القرار 1564 في سبتمبر/أيلول 2004، القاضي بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في جرائم دارفور، أي الفصل الثاني من تمثيليته. بعد ثلاثة أشهر من تقصي الحقائق على الأرض، خلُصت اللجنة إلى أن الحكومة السودانية لم تنهج سياساتٍ بنيّة الإبادة الجماعية، إلا أن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها الحكومة في دارفور لا تقل خطورةً عن الإبادة. ولكن اللجنة لم تستبعد أن يكون بعض الأفراد، بمن فيهم مسؤولون حكوميون، قد قاموا بأفعال بنيّة الإبادة الجماعية، فأوصت أن يحيل مجلس الأمن قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وطالبته بأن ينظر في فرض عقوبات على السودان.

في ظل ضغوط ائتلاف «أنقذوا دارفور»، واستفحال جرائم النظام والمتمرّدين، تبنّى المجلس القرار 1593 في مارس/آذار 2005، وأحال ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. كان الفصل الثالث أكثر فصول المسرحية الأممية درامية، إذ بدت الخطوة كأنها أكثر قرارات المجلس جرأة والتزاما بإقرار العدالة. لعبت المحكمة دورها، وأصدرت مذكّرات توقيف بحق البشير، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية، بالإضافة إلى مذكرات توقيف بحق متهمين آخرين. ولكن سرعان ما تبين للجميع أنه لا حول ولا قوة لهذه المحكمة التي لا تتوفر على آليةٍ لتوقيف المتهمين، وتنتظر أن يُسَلِّم المتهمون أنفسهم للعدالة الدولية، أو أن يتم اعتقالهم وتسليمهم من الدول الأعضاء في المحكمة. واتضح أيضا أن أميركا والصين وروسيا هم أكبر أعداء المحكمة، بدل أن يكونوا أحد أعضائها.

في الفصل الرابع من مسرحيته، يواصل المجلس جعجعته، ويعتمد في السنة نفسها القرار 1591، يفرض بموجبه على الحكومة السودانية حظر أسلحة جزئيا وعقوبات غير مجدية، إذ سمح للنظام بأن يشتري ويستخدم ما يشاء من الأسلحة في السودان، شريطة ألا يستعملها في دارفور، من دون أن يوفّر على الأرض آلية مستقلة ودائمة لرصد هذا الحظر العجيب. وفرض أيضا عقوباتٍ، أو بالأحرى تهديداتٍ، بحظر سفر وتجميد حسابات وأصول عدد من الأشخاص؛ عقوباتٍ رمزية لم تكن ذات أثر رجعي، ولم تحدث فارقا هي الأخرى. طفت على السطح فضائح حظر الأسلحة، عندما تسرّبت أكثر من مرة تقارير لجنة الخبراء المعنية برصد هذه العقوبات في السودان، تفيد بأن الحكومة السودانية تستعمل طائراتٍ حربية وصواريخ اشترتها من روسيا وبيلاروسيا، وذخائر اقتنتها من الصين. لم يتخذ مجلس الأمن أية إجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية، ناهيك عن روسيا والصين، واكتفى بمنع اعتماد تقارير الخبراء، والتكتم على هذه الحقائق.

> مجلس الأمن يسند مهمة الحماية في دارفور لقواتٍ، إن قُدّر لها أن تنتشر، سيشترك فيها من قتل واعتدى على المدنيين

> أوصت لجنة دولية أن يحيل مجلس الأمن قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية

استمر النظام والمتمرّدون في اعتداءاتهم على المدنيين، في ظل الفشل المدروس لكل القرارات السابقة، ولم يبق في جعبة مجلس الأمن إلا أن يعتمد القرار 1769، وينشر بعثة حفظ السلام بالشروط التي أملتها عليه الخرطوم. دام الفصل الخامس والأخير من مسرحيته ثلاثة عشر عاما، وقف خلالها المجلس يتفرّج على نظام البشير وهو يهاجم قوات «يوناميد»، ويقتل حفظة السلام، ويشلّ حركتهم، ويتحكّم في كل تفاصيل عملهم ويعرقلها. وعلى الرغم من إعرابهم المتكرّر عن الذعر والقلق البالغ إزاء الوضع في دارفور، لم يستجب الخمس الكبار، أو أية دولة أوروبية، لطلبات «يوناميد» الملحّة، ولم يزودها أحدهم بالمعدات اللازمة، ولو بطائرة هليكوبتر واحدة تمكّنهم من رصد وضع المدنيين، والتدخل في الوقت المناسب لحمايتهم. منح المجلس «يوناميد» الحق في استخدام القوة بموجب الفصل السابع، لكنه لم يمنحها القوة.

على الرغم من خذلان مجلس الأمن لها، ومن محاربة النظام لوجودها، وعلى الرغم من القهر والقتل الذي طاول موظفيها، ظلت البعثة الأممية تقوم بدورياتها اليومية، وتتفقد أحوال النازحين، وظلت مكاتبها تستقبل آلاف الفارّين من قصف النظام قراهم، وتضمّد جروح الناجين، بمن فيهم ضحايا الاغتصاب الجماعي والممنهج. واليوم وقوات «يوناميد» تحزم حقائبها، لم يعد للمشرّدين من أبناء القبائل غير العربية ملاذ، لم يعد في وسعهم إلا أن يحبسوا أنفاسهم، في انتظار أن تنشر حكومة عبد الله حمدوك القوات المشتركة التي أعلنت عنها منذ أزيد من ثمانية أشهر.

اليوم يُسدل الستار على آخر فصلٍ من فصول مسرحية مجلس الأمن، وتنجلي قمة سخريته، وهو يُسند مهمة الحماية في دارفور لقواتٍ، إن قُدّر لها أن تنتشر، سيشترك فيها من قتل واعتدى على المدنيين، من جيش البشير، والحركات المتمرّدة، ومليشيات القتل السريع بقيادة حميدتي الذي كان من المفترض أن يحاكم على ما ارتكبته القوات التابعة له من جرائم. اليوم يتضح أن مجلس الأمن لم يأبه في أي يوم بمصير المدنيين في دارفور، بقدر ما كان حريصا على حماية نظام البشير، وما زال حليفا لبقايا هذا النظام وأفوله.

(كاتبة مغربية)

2020... سنة للنسيان وجسر لعالم جديد

محمد سي بشير

ونحن نشاهد ما جرى طوال العام 2020، لا يمكن القول إلاّ أنّ الأمر لا يعدو مخاضا لميلاد عالمٍ يكسر رتابة الأحداث التّي لم تكن لتقلبَ الأمور رأسا على عقب، إلاّ بكونها تحمل هذا الكم من المعطيات التي من شأنها أن تجعل العالم كذلك، حيث أن الجائحة، تصاعد الأزمات في كامل مناطق العالم والتداعيات الاقتصادية، مضافا إليها التحضير لعالم كله رقمي، بشركات افتراضية تستخدم تطبيقات جد معقدة وتعتمد على الذكاء الاصطناعي، ذلك كله جعل تحدّي ما يُحضّر للعام 2021، بل للعقود المقبلة، بمثابة علم الخيال لنا أن نتوقّعه، ولكن من دون الإمساك بكلّ مشاهده وخيوطه.

تعود المقالة على حصيلة عام لم يكن كمثله من الأعوام، انطلق، في بداياته، بحدثين كبيرين، أولّهما قدوم أخبار من الصين تعلن عن وباء غريب، بدأ يخرج عن نطاق السيطرة وقد يصبح جائحةً إذا استمرّ في الانتشار، خصوصا خارج حدود الصين، في حين أنّ الحدث الآخر كان اغتيال قائد كبير في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، ما أدّى إلى توقّع ردّ من طهران، قد يشعل الحرب في الخليج الذي يشهد صراعا في اليمن وحصارا على قطر صعُب على الفاعلين الدُّوليين إيجاد حلّ له.

من ناحية أخرى، شهدت بدايات العام إرهاصات عمليةٍ كبرى، كانت تنذر بإكمال القضاء المبرم على القضية الفلسطينية، بعد اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة للكيان الصُّهيوني، ثمّ نقل سفارتها إلى المدينة المقدّسة. وكانت تلك النُّذُر هي اتّفاقيات تطبيع واسعة مع عواصم كانت متوقعة، ولم تحدث إلاّ في صيف العام، وجاءت متتالية، لتدلّل على أنّ ثمّة استراتيجية أميركية لفسح المجال، واسعا، أمام صفقة القرن، وفق التصوّر الثّلاثي: الأميركي – الصُّهيوني - الإماراتي، بصفة أساسية، حتّى تُكرّس وتصبح واقعا معاشا في الشرق الأوسط. وجاءت تلك الاتّفاقيات لتعزيز فرص نجاح الرئيس المزاجي، ترامب، في الانتخابات الأميركية، والتي انتهت إلى هزيمته، ولكن بخلفية أحداثٍ لم نكن لنتوقعها في بلد ديمقراطي، حيث رفضت النّتائج التي أفضت إليها الانتخابات، كما تمّ اللّجوء إلى المحاكم، لإبطال نتائجها، بل تمّت الاستعانة، على غرار ما يحدث في جمهوريات الموز، بالشّارع في تظاهراتٍ ضخمة زادت من تفاقم الوضع الصّحي في بلد دفع فاتورة ثقيلة، من حيث عدد الإصابات أو الوفيات، بل تفاقم الأمر إلى درجة سعى معها ترامب إلى منع الجهاز التشريعي من التصديق على فوز بايدن بالرئاسة.

ولم يمر شهران، من بداية العام 2020، حتى انتشر الوباء في أرجاء العالم، لتبدأ مراحل من الإغلاق للمدن والتوقّف للاقتصاد، وتنطلق نظرية المؤامرة، يقودها الرئيس الأميركي، ترامب، بأنّ الفيروس هو جندي في حرب بيولوجية بطلتها الصين، تهدف من ورائها إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي، وخصوصا في جانبها الافتراضي، وهي، أميركا التي كانت تجهّز نفسها، بكلّ مقوّماتها، لتنقل ثقل العلاقات الدولية إلى منطقة الباسيفيكي التي استشرف منظّروها، سياسيون واقتصاديون، بل وإستراتيجيون، أيضا، بأنّها ستكون قلب العالم في العقدين المقبلين.

وإذا نظرنا إلى إقليمنا، الشرق الأوسط، فإن بطلة العام، بدون منازع، هي اتفاقيات التطبيع التي يمكن النظر إليها، رفقة استمرار تركيا في الارتفاع، على الرغم من كل العراقيل، وبخاصة في شرق المتوسط وعلى مستويات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على أنها ثمرة ذلك التوجه الأميركي المستقبلي نحو الباسيفيكي، وحاجتها إلى تصفير الإقليم من المشكلات، مع التصديق على وكالة تسيير الشؤون الخاصة بالمنطقة، برمتها، للكيان الصهيوني المعزّز بذلك التطبيع الذي تتوسّع رقعته، وصولا إلى غرب العالم العربي إيذانا، حتما، بانتهاء القضية الفلسطينية، بل تصفية تامة لها.

من ناحية أخرى، وفي صمت رهيب، بلغ ربيع العالم العربي عقده الأول بنتائج، يمكن القول إنها أكثر من كارثية، لأنّ مؤشّرات الحرية، العدالة وكرامة المواطن، لم تتحرّك إلى الأمام. بل، في بعض البلدان التي شهدت ثورات ذلك الربيع، في موجته الأولى، تردّت الأوضاع إلى درجةٍ تمنى معها ساكنوها، لو أنّ محمد البوعزيزي لم يضرم النار في نفسه، ولو أنّ خالد سعيد بقي ذكرى، وعلي عبد الله صالح مكث رئيسا لليمن.

بلغ الرّبيع عقده الأول، وما زالت الأوضاع الاقتصادية متردّية، بل ازدادت انهيارا بفعل السياسات التي بدت وكأنّها إجراءات انتقامية من مواطن تجرّأ، يوما، على المطالبة بالتغيير ورفع صوته، نعم، رفع صوته، عاليا، للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن حالة التردّي، كما أن الأوضاع السياسية والديمقراطية تحولت إلى ثوراتٍ مضادّة، حيث تردّت الانتخابات إلى مجرد كرنفالات للرقص، التعيين والتزوير، كما ازدادت منظومة حقوق الإنسان انهيارا بمؤشّراتٍ أضحت معها تقارير المنظمات الحقوقية لا تفي بالغاية، بل أصبحت القضية لا تقتصر على بلد واحد في صورةٍ تجسّد معها المثل «إذا عمّت خفّت». في طول العالم العربي وعرضه مواطن مسجون، مختف قسريا أو صامت لا يخشى على نفسه، إلى زرّ هاتف، يكون قد أخطأ في استخدامه بكتابة منشور، على وسائل التواصل الاجتماعي، قد يغيبه عن بيته وأبنائه أو...

لا يمكن مغادرة الشرق الأوسط، من دون الإشارة إلى استمرار اجتراره الصراعات والأزمات نفسها، في شرقه وغربه، مع استمرار مؤشّرات تردي الاقتصاد ومؤشرات الحكامة للشأن العام وغياب التخطيط لسياسةٍ عامة ناجعة لتغيير الوضع. وذلك، كله، بمرجعية الأحوال الأمنية، أو ما ترسمه القوى الكبرى من مخططاتٍ إستراتيجية، للمنطقة، لا يمكن معها المغامرة بفتح مجال التغيير أو الانفتاح على الآخر، المعرّض، كونه يشكّل خطرا وتهديدا على الأمن، وقد يكون أداةً لتخريب ما يخطط للمنطقة، وهو ما لا يرضى عنه صنّاع القرار هنا وهناك، كونه لا يخدم الغد المنشود، بلغة البيانات الرّسمية، طبعا. اكتشفنا، مع العام 2020، أيضا، أنّ النيوليبرالية أضحت عقيدة العالم للعقود المقبلة، حيث لا أهمية إلا لمنحنيات البورصات العالمية ومؤشرات العائد على الرساميل المستثمرة في هذا المجال أو ذاك، مع التركيز على مجالين اثنين، الذكاء الصناعي والخوارزميات الرقمية، مضافا إليها، بفعل الجائحة، المجال الصحي، سعيا وراء اكتشاف اللقاح الذي سيدرّ أموالا كثيرة على خزائن الشركات الصحية المملوكة لقلاع النيوليبرالية، حتما، والمتنافسة على مقاعد الصدارة في العالم الجديد، عالم ما بعد كورونا.

هل يمكن إنهاء الحصيلة لعام استثنائي، على كل المستويات، من دون الحديث عن الأيديولوجيات التي تتغيّر، ومن دون الحديث عن تردّي القيم الديمقراطية، بفعل الارتباك الغربي بين واجب احترام تلك القيم الإنسانية المتضمنة للحرية وكرامة الإنسان، بل نشرها، والضغوط التي تشكلها المنافسة الإستراتيجية على ريادة الشؤون العالمية، وهي وضعية أضحت مربكة حتّى لتلك القيم في الغرب، نفسه، مع ما نراه في أميركا من الحديث عن التزوير في الانتخابات، أو عمليات التلاعب بعقول المواطنين، لاختيار اتجاه سياسي بعينه في أفق انتخاباتٍ يراد لها أن تجري في بلاتوهات شاشات التلفزيون، وليس وفق أداء البرامج الاقتصادية، بل يجري، فيها، بخوارزمياتٍ رقمية معقدة، التلاعب باتجاهات الرأي العام، فرضا لنتائج مزورة، ولكن بسحر الشفافية الديمقراطية، كما نراها ماثلة في الغرب.

هل يمكن مغادرة العام، أيضا، من دون التّركيز على حدث الغزو الإلكتروني الذي كانت المؤسسات الرسمية الأميركية ضحية له، ذلك أنّ صورة العالم القادم، حتما، سيكون بصراعات الجيل غير الحامل لرقم محدد و لكن نعلم أنه العالم الذي سيغيبنا، تماما، عن ساحة القيم التي لم نصل إليها وقد لا نصل إليها، مستقبلا، في حين أن العالم يتنافس على أشياء أخرى بدأنا، بالكاد، نسمع بها أو ندرك كنهها.

هذه مجرّد أفكار بشأن عام سيكون له ما بعده، والسّؤال: أين مكانُنا من هذا كله، وهل نستحق التفكير، مجرد التفكير، في تلك المؤشّرات والأحداث؟ ذلك أن التفكير مناطه الكرامة ومناط الكرامة حرية الوصول إلى المعلومة التي يملكها من يصنع الحدث، ويصوّره كما يشاء، لندركه كما يريد. وهناك سؤال آخر لا يمكن تجاوز المقالة من دون طرحه، والمتصل بأجواء التفكير في أن اللقاح، في جزئه الأكبر، من إنتاج عقول مبتكرة، وجزء كبير منها عربية مهاجرة: لماذا يا ترى؟ يجيب المنطق، هنا، إن تلك المقدمات لا تؤدي إلاّ إلى تلك النتائج.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

> الأوضاع السياسية والديمقراطية تحولت إلى ثوراتٍ مضادّة، حيث تردّت الانتخابات إلى مجرد كرنفالات للرقص

> استمرار مؤشّرات تردي الاقتصاد ومؤشرات الحكامة للشأن العام وغياب التخطيط لسياسةٍ عامة ناجعة لتغيير الوضع

العربي الجديد
www.alarabi.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads